قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩٦ لسنة ٢٠١٩

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة بشأن وضعية المنسق المقيم ومكتبه فى مصر والموقعة فى ٢٠١٨/١١/٢٦ و٢٠١٩/٥/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

وُوفق على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة بشأن وضعية المنسق المقيم ومكتبه فى مصر ، والموقعة فى ٢٠١٨/١١/٢٦ و٢٠١٩/٥/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ ذى الحجة سنة ١٤٤٠هـ

(الموافق ٧ أغسطس سنة ٢٠١٩م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٢ ربيع الأول سنة ١٤٤١ هـ (الموافق ١٩ نوفمبر سنة ٢٠١٩ م) .

سكرتير عام الأمم المتحدة

٣٠ نوفمبر ٢٠١٨

صاحب السعادة ،

بناءً على موافقة حكومتكم ، وبعد التشاور مع رؤساء مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة ، يشرفنى ، اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ ، تعيين السيد ريتشارد ديكتس منسقًا مقيمًا للأنشطة التنفيذية التنموية لمنظومة الأمم المتحدة فى جمهورية مصر العربية .

تتحدد مهام المنسق المقيم باعتباره السلطة المفوضة من الأمين العام للأمم المتحدة وممثلاً له وفقًا للفقرة (٣٤) من ملحق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٧/٣٢ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنسيق الأنشطة التنفيذية التنموية للأمم المتحدة على المستوى القطرى ، وكذلك وفقًا للفقرة (٧) من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ فى ٣١ مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة هيكلة المنظومة التنموية للأمم المتحدة فى سياق المراجعة السياسية الشاملة للأنشطة التنفيذية التنموية لمنظومة الأمم المتحدة كل أربع سنوات .

وفقًا لهذه المواد ، سيتولى السيد ديكتس ، نيابة عن منظومة الأمم المتحدة ، المسئولية الكاملة عن قيادة وتنسيق الأنشطة التنفيذية التنموية فى مصر . وسيكون السيد ديكتس مسئولاً أمامى عن الاضطلاع بهذه المهام ، والتى ستنفذ وفقًا للأولويات التى تحددها سلطاتكم الوطنية المعنية . وسيعد السيد ديكتس هو أعلى ممثل للمنظومة التنموية للأمم المتحدة فى مصر ، وأكون ممتنا لو قامت حكومتكم بمنح السيد ديكتس ومكتبه نفس الوضعية والمعاملة التى تمنح للبعثات الدبلوماسية ورؤسائها ، بما فى ذلك ما يتعلق بالقائمة الدبلوماسية .

واتصالاً بمهامه كمنسق مقيم ، قمت أيضًا بتعيين السيد ديكتس مسئولاً رسميًا معينًا للأمن ، ليكون مسئولاً عن سلامة وأمن موظفى أجهزة الأمم المتحدة فى جميع انحاء مصر وذويهم المعترف بهم رسميًا . وفى إطار صلاحيات منصبه ، أكون ممتنًا لو قامت حكومتكم بتسهيل الاتصال والتعاون الضروريين بين السيد ديكتس ومسئولى الحكومة المعنيين بأمن موظفى الأمم المتحدة .

كما أكون ممتنًا ، لو تمكنت حكومتكم من إحاطة المنسق المقيم بالمسائل ذات الصلة بممارسة مهامه لضمان أفضل تنسيق للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة .

أعمالاً للفقرة (٨) من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ ، سيتم الفصل بين مهام المنسق المقيم ومهام الممثل المقيم للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، وذلك اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

عندما كان المنسق المقيم يقوم بمهام الممثل المقيم للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى الدولة ، تم تطبيق الأحكام المنصوص عليها فى اتفاقية المساعدة الأساسية القياسية للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ("اتفاقية المساعدة الأساسية") المبرمة بين البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومصر فى ١٩ يناير ١٩٨٧ ، كذلك على المنسق المقيم وأعضاء مكتبه والمهام التى يؤدونها فى هذا الإطار .

ومع فصل مهام المنسق المقيم عن تلك الخاصة بالممثل المقيم للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة إعمالاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ ، يتعين إنشاء إطار قانونى منفصل بين الأمم المتحدة وحكومتكم بشأن المنسق المقيم وأعضاء مكتب المنسق المقيم اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

وبناءً عليه ، وأخذاً فى الاعتبار التجارب والممارسة الفعلية لتطبيق "اتفاقية المساعدة الأساسية" ، فى مصر ، سيكون من الملائم تطبيق اتفاقية المساعدة الأساسية ، مع ما يلزم من تعديل ، على المنسق المقيم وأعضاء مكتبه .

لذا ، أود أن اقترح بموجب هذه الرسالة أن توافق الأمم المتحدة ومصر على تطبيق "اتفاقية المساعدة الأساسية" ، مع ما يلزم من تعديل ، على المنسق المقيم وأعضاء مكتبه ، وأنه عند تسلمى موافقتكم الكتابية على هذا المقترح ، ستشكل خطاباتنا المتبادلة اتفاقية بين الأمم المتحدة ومصر بخصوص المنسق المقيم ومكتب المنسق المقيم فى مصر . ولحين إبرام هذه الاتفاقية ، أتطلع أن يتم تطبيق "اتفاقية المساعدة الأساسية" مؤقتًا على المنسق المقيم وأعضاء مكتبه .

واسترشاداً بنوايا الجمعية العامة ، يشرفنى أن أعرب عن تطلعى لتعاون السلطات المعنية مع السيد ديكتس فى أدائه لمهامه . وأننى على ثقة فى أن تعيينه سيعزز التعاون بين حكومتكم ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التنموية فى بلدكم .

أرجو أن تتقبلوا ، صاحب السعادة ، فائق تقديرى لكم

انطونيو غوتيريش

إلى :

صاحب السعادة السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسى

رئيس جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٣٠ مايو ٢٠١٩

معالى السيد/ أنطونيو غوتيريش

الأمين العام للأمم المتحدة

تحية طيبة وبعد ،

يسعدنى أن أؤكد استلامى لخطابكم بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٦ والذى ينص على ما يلى :

"بناءً على موافقة حكومتكم ، وبعد التشاور مع رؤساء مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة ، يشرفنى ، اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ ، تعيين السيد رينشارد ديكتس منسقًا مقيمًا للأنشطة التنفيذية التنموية لمنظومة الأمم المتحدة فى جمهورية مصر العربية .

تتحدد مهام المنسق المقيم باعتباره السلطة المفوضة من الأمين العام للأمم المتحدة وممثلاً له وفقًا للفقرة (٣٤) من ملحق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٧/٣٢ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنسيق الأنشطة التنفيذية التنموية للأمم المتحدة على المستوى القطرى ، وكذلك وفقًا للفقرة (٧) من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ فى ٣١ مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة هيكلة المنظومة التنموية للأمم المتحدة فى سياق المراجعة السياسية الشاملة للأنشطة التنفيذية التنموية لمنظومة الأمم المتحدة كل أربع سنوات .

وفقًا لهذه المواد ، سيتولى السيد ديكتس ، نيابة عن منظومة الأمم المتحدة ، المسئولية الكاملة عن قيادة وتنسيق الأنشطة التنفيذية التنموية فى مصر . وسيكون السيد ديكتس مسئولاً أمامى عن الاضطلاع بهذه المهام ، التى ستنفذ وفقًا للأولويات التى تحددها سلطاتكم الوطنية المعنية . وسيعد السيد ديكتس هو أعلى ممثل للمنظومة التنموية للأمم المتحدة فى مصر ، وأكون ممتنًا لو قامت حكومتكم بمنح السيد ديكتس ومكتبه نفس الوضعية والمعاملة التى تمنح للبعثات الدبلوماسية ورؤسائها ، بما فى ذلك ما يتعلق بالقائمة الدبلوماسية .

واتصالاً بمهامه كمنسق مقيم ، قمت أيضًا بتعيين السيد ديكتس مسئولاً رسميًا معينًا للأمن ، ليكون مسئولاً عن سلامة وأمن موظفى أجهزة الأمم المتحدة فى جميع أنحاء مصر وذويهم المعترف بهم رسميًا . وفى إطار صلاحيات منصبه ، أكون ممتنًا لو قامت حكومتكم بتسهيل الاتصال والتعاون الضروريين بين السيد ديكتس ومسئولى الحكومة المعنيين بأمن موظفى الأمم المتحدة .

كما أكون ممتنًا ، لو تمكنت حكومتكم من إحاطة المنسق المقيم بالمسائل ذات الصلة بممارسة مهامه لضمان أفضل تنسيق للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة .

إعمالاً للفقرة (٨) من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ ، سيتم الفصل بين مهام المنسق المقيم ومهام الممثل المقيم للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، وذلك اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

عندما كان المنسق المقيم يقوم بمهام الممثل المقيم للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى الدولة ، تم تطبيق الأحكام المنصوص عليها فى اتفاقية المساعدة الأساسية القياسية للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ("اتفاقية المساعدة الأساسية") المبرمة بين البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومصر فى ١٩ يناير ١٩٨٧ ، كذلك على المنسق المقيم وأعضاء مكتبه والمهام التى يؤدونها فى هذا الإطار .

ومع فصل مهام المنسق المقيم عن تلك الخاصة بالممثل المقيم للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة إعمالاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ ، يتعين إنشاء إطار قانونى منفصل بين الأمم المتحدة وحكومتكم بشأن المنسق المقيم وأعضاء مكتب المنسق المقيم اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

وبناءً عليه ، وأخذاً فى الاعتبار التجارب والممارسة الفعلية لتطبيق "اتفاقية المساعدة الأساسية" فى مصر ، سيكون من الملائم تطبيق اتفاقية المساعدة الأساسية ، مع ما يلزم من تعديل ، على المنسق المقيم وأعضاء مكتبه .

لذا ، أود أن اقترح بموجب هذه الرسالة أن توافق الأمم المتحدة ومصر على تطبيق "اتفاقية المساعدة الأساسية" ، مع ما يلزم من تعديل ، على المنسق المقيم وأعضاء مكتبه ، وأنه عند تسلمى موافقتكم الكتابية على هذا المقترح ، ستشكل خطاباتنا المتبادلة اتفاقية بين الأمم المتحدة ومصر بخصوص المنسق المقيم ومكتب المنسق المقيم فى مصر . ولحين إبرام هذه الاتفاقية ، أتطلع أن يتم تطبيق "اتفاقية المساعدة الأساسية" مؤقتًا على المنسق المقيم وأعضاء مكتبه .

واسترشاداً بنوايا الجمعية العامة ، يشرفنى أن أعرب عن تطلعى لتعاون السلطات المعنية مع السيد ديكتس فى أدائه لمهامه . وأننى على ثقة فى أن تعيينه سيعزز التعاون بين حكومتكم ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التنموية فى بلدكم" .

وفى هذا الخصوص ، أود أن أعرب عن قبولى لمضمون ما ورد فى خطابكم المشار إليه سلفًا ، وعن موافقتى على أن يصبح خطابكم وخطابى هذا بالرد عليه بمثابة اتفاقية بين الأمم المتحدة وجمهورية مصر العربية بخصوص المنسق المقيم ومكتب المنسق المقيم فى مصر ، والتى ستصبح سارية اعتباراً من تاريخ استلام منظمة الأمم المتحدة لإخطار كتابى من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد بإتمام الإجراءات القانونية المصرية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ .

وأننى أنتهز هذه المناسبة لأجدد لمعاليكم التأكيد على فائق تقديرى .

رئيس جمهورية مصر العربية

عبد الفتاح السيسى